



ونصوص بياناتها، إلا أننا نعترف أنها عبرت عن إبدانها لجميع صفقات البيع وطالبت المسؤولين عنها في البطركية بضرورة العمل على إبطالها واستعادة الأملاك.

إذا لم تستح ولم تخف فتبجح كما تشاء،

في هذه الأجواء شهنا قبل يومين خطوة تصعيدية غير مسبوقه قامت بها رئاسة البطركية المقدسية، وذلك حين نشرت بياناً خطيراً مليئاً بالتلسن على جميع القوى الوطنية والفعاليات الشعبية والمالية والشخصيات التي شاركت في مؤتمر بيت لحم معتبرة جميعهم أصفاراً ومدعين! لأن "ما سمي تضليلاً المؤتمر الوطني العربي الأرثوذكسي في بيت لحم بداية الشهر الماضي لا يمثل سوى من نصب نفسه عدواً للأرثوذكسيين ومن تم تضليله... ثم اتبعت ذلك بالتهجم بلغة مستفزة وغير معهودة على قادة من قامات الحركة الوطنية الفلسطينية وقائد فلسطيني تاريخي فيعلنون مقرعين به ومؤكدين أنهم "وبعد مراجعة الجهات الرسمية الفلسطينية حول تصريحات السيد محمود العالول في الشأن الأرثوذكسي تبين أن ما صرح به المذكور وما لحقه من تصريحات له بالشأن الأرثوذكسي لا يمثل أي موقف رسمي فلسطيني وأن استخدام العالول لمنصبه للتعبير عن آراء شخصية مغايرة للموقف الرسمي الفلسطيني هو أمر مرفوض من طرفنا هذا مع احترامنا لحقه بالتعبير عن مواقفه الشخصية وإن كانت مضللة وبعيدة عن الحقيقة..."

هل يوجد أكثر من هذا بجاعة وتمادياً مرفوضاً، فنائب رئيس حركة "فتح" والعضو في لجنتها المركزية يُتهم باستغلال منصبه السياسي كي يضلل مئات الشخصيات الوطنية الوافدة من أرجاء فلسطين، ويصبح عند تجار العقارات مجرد "المذكور" ومواقفه الوطنية المعارضة لبيع أجزاء من الوطن تعتبر في هذا الزمن العربي العاقر "مرفوضة ومضللة".

أخالي أنا نعيش "في زمن علا قدر الوضع به" ولولا حرقه الوجد لضحك مع "ابن الرومي"، لكنني أصرخ معكم ومن عجب: فلقد هزلت.

بالقابل، قد تكون هذه الوقاحة السفارة ناتجة عن استئثار من نفذوا تلك البيوعات بأن فلسطين هذه المرة لن تُشتري "بخمسة قروش" ولن تسامح ولن تنسى، فسجل العقارات محفور في الذاكرة وفي النذور، والتاريخ كليل بفضح كل من كان شريكاً وتآبط أموال الوقف وهو "مسعود"، وأحفاد الرعاة صحاء ومؤمنون بتعاليم أجدادهم، فللوقف "رب" يثار له ويحميه، ومن يعتدي عليه يعيش متعوساً ومال الوقف لن يغيته، وأما الوطن فالكرام تدور عنه وتبينه، وأبناؤه، كميثيل ومحمود، بالغوالي تقديه.

وطنباً والعهد وليدًا.

لقد توقعنا أن تشتد هجمة المتورطين في تلك الصفقات، خاصة وقد تكشفت معلومات جديدة شملت مواقع في أراضي ال ٦٧، وعلما بأن المسؤولين في الكنيسة وأعاونهم يستعينون بجهات مهنية متخصصة بحملات الدعاية والتشويه الاعلامي، وعرفنا أنهم نجحوا باستخارة بعض من ابتعدوا عنهم وضمومهم جنود تعزيز ودفعوا بهم إلى صدارة المواجهة وقاموا مجتمعين بتعليل تلك الصفقات بعد انكشافها بأنها ابرمت مع جهات عربية وذلك في محاولة للتعظيم

في هذه الأجواء شهنا قبل يومين خطوة تصعيدية غير مسبوقه قامت بها رئاسة البطركية المقدسية، وذلك حين نشرت بياناً خطيراً مليئاً بالتلسن على جميع القوى الوطنية والفعاليات الشعبية والمالية والشخصيات التي شاركت في مؤتمر بيت لحم معتبرة جميعهم أصفاراً ومدعين

على ما سبقها من صفقات تقريط، ومتغافلين عن تبعات هذه البيوعات لشركات مجهولة المالكين ومسجلة وراء البحار أحياناً، وأحياناً لشركات قد تكون مملوكة لجهات عربية "نظيفة" حسب ما صرح به بعضهم.

لقد اشتك الخناق الوطني على من قاموا بهذه الصفقات بعد أن غدت الظاهرة واضحة المعالم والبيوعات صارت شواهد على نزيه قاتل، وإذا ما حيدنا العناصر السياسية المرافقة لهذه القضية وتداخلاتها وتأثيراتها المتفاوتة حسب أصول منشئها ومواقفها المختلفة، فسندج الجميع شجبون البيوعات ويدينونها وهذا يشمل موقف معظم المؤسسات الوطنية والمسيحية العربية، بما فيها "اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس" التي وإن اختلفنا مع بعض مواقفها المعلقة

العقارات وهي في الأصل أوقاف لا تباع وجزء من أرض الوطن وهويته؛ هذا علاوة على أننا لا نعرف ما قيمة المبالغ الحقيقية التي دعت في جميع هذه الصفقات وما كان مصيرها ولاي حسابات هربت، فكل ما جرى حيك بالعمته وبمعرفة ثلة قليلة من المنتفعين والوسطاء المستفيدين.

ومع بهوت هذه البدعة استنبتت آلة الاعلام الكنسية الموحدة ادعاءً جديداً يفيد بأن معظم تلك الصفقات تمت على عقارات وأراض موجودة داخل "الخط الأخضر" أي في أراضي ال ٤٨ حيث لا ولاية سياسية لفلسطين ولا للأردن عليها! ومرة أخرى لم تستسغ المؤسسات العربية الوطنية والمسيحية تلك المذكرة الخطيرة فكل أراضي الوقف المسيحي هي جزء من الهوية ومن الوطن، وهي بدون شك إحدى دعائم الوجود العربي المسيحي المشرقي الاصيل في فلسطين التاريخية منذ كانت البشارة في الناصرة والعرس في قانا والكرامة في بحر الجليل/ طبريا، وعليه فمن يتنازل عن دوار الساعة في يافا العربية يتكامل في الواقع مع أصحاب نظرية المحو والإحلال "الصهيونية، ومن يبيع شاطيء بحيرة طبريا لشركة تجارية يهودية يطعن خاصة المسيح ويبيكي "مرايم" الجليل الأبية، ومن يتخلى عن كبد "الطالبية" ويقطع زراعي "مأمن الله" يعرض القدس للضياع ولطمس الهوية. فلماذا فرطتم بالأرض وضيعتم كواشين ميلاد القضية؟

صغروا مثلاً لو توجهت "اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس" في فلسطين إلى ثيوفيلوس ورجالاته وطلابته بأن يحرك جميع ما بيع في تلك الصفقات إلى شركات تنشئها السلطة الفلسطينية وتسجلها وراء البحار، ويتم تكليفها برعاية الأملاك على أن تدفع مقابل ذلك للكنيسة ما تستحقه بالفعل وتبقي الأملاك وفتيات وممتلكات وطنية محمية.

كم كان تنفيذ ذلك سهلاً، لو توفرت النوايا وتم التخطيط لها ولو لم يتعاملوا مع هذه القضية "كلقطة" ومع العقارات المسيحية "كزوائد دودية" وحمولات أضافية.

وطن يباع ويشترى، فهيا للعمل، وحادثة وطنية وأجماع عربي أرثوذكسي،

مع كشف المزيد من الصفقات ضعفت حجج البطركية الواهية أصلاً. معظم المؤسسات الأرثوذكسية ومعها معظم القوى الوطنية الفلسطينية استغزت وتنادت إلى مدينة المهدي حيث اجتمع مئات من أبناء فلسطين تحت راية الشعار الذي أعلن أن "قضية الأوقاف المسيحية هي قضية هوية وتراب ووطن" "عادت إلى سماء بيت لحم نجمتها وعلما الصوت مؤكداً" "موطني، موطني، لا نريد دناءة المؤبد، وعيشنا المنكأ، لا نريد، بل نعيد مجدنا التليد، موطني...". وكان المؤتمر والبيانات

ما زالت أخبار صفقات عقارات الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية تتهاافت علينا في مشاهد توحى بأن القائمين على هذا الملف في البطركية شارفوا على انجاز مشروعهم كاملاً، بعد أن اتموا توقيع عدد كبير وغير معروف بالتحديد من الصفقات العقارية وفقاً لخطة شاملة شارك بتنفيذها البطرك ثيوفيلوس ومجمعه ومستشاروه القانونيون ومعهم وسطاء وطواقم تخطيط استراتيجي ومكاتب إعلام مهنية محكمة.

ولن ننسى البدايات نذكر بأن موقف رؤساء الكنيسة اليونانيين وبجانبيهم أرهط المرتزقة المنتفعين والمقربين منهم أنكروا بامعان حقيقة وجود هذه الصفقات، حتى أن بعضهم كان أكثر "أرثوذكسية" من البطريك، فوصفوه بحامي حمى فلسطين وعقاراتها وعايوا على كل من اتهمه بعكس ذلك.

ومن أشد الظواهر استفزازاً وإيلاً في السنوات الماضية هو عدم تصديق معظم القيادات الوطنية والمؤسسات العربية المسيحية لما عرض عليها من وثائق دامغة تثبت بشكل قاطع قيام البطركية بالتوقيع على عدة صفقات شملت مواقع تاريخية واستراتيجية، حتى جاءت "الصحوة" على إيقاع نغزات مهاميز "العدو" والصدمه من الأخبار المنشورة في صحافته، فافاقوا على ما ملأ صدور الجرائد العربية من تفاصيل دقيقة وهي تشرح عن عقود "البيع البطركية" وصور الكواشين الجديدة وهي تثبت كيف سرب الكهنة وأعاونهم عشرات العقارات الوقفية النفيسة في القدس ويافا وطبريا وقيساريا، فيما أسميناه "مذبحة الأرض المسيحية" الكبرى.

وكانها عقارات "القبيطة" لأنها تقع في مناطق ١٩٤٨!

مع انتشار المعلومات تراجعت أبواب القصف الدعائي المغرض واستبدلت مواقف الانكار بحنكة التبرير، فالبطركية وبعد أن اعترفت مضطرة بإبرامها صفقات بيع، ادعت، مستخفة بعقول الناس، انها أجبرت على ذلك لأن أوضاعها المالية كانت مضطربة وصعبة مما دفعها إلى التخلص من "عبء" هذه العقارات!

بدأت جوقات السحيجة المدربة بالترويج لهذه الفقاعة ولكن سرعان ما تعرت عبثيتها وظهرت خالية من أي منطق وحقيقة، فكل عاقل يعرف أن إدارة وتدبير شؤون العقارات المباعة من قبل شركات مهنية ومتخصصة ومن خلال تعاقدات قانونية سليمة وشفافة وبإشراك وإطلاع ممثلي الرعية والجهات الوطنية الفلسطينية والأردنية المعنية، كان كفيلاً بتأمين مداخيل مالية خيالية لصندوق البطركية بشكل منتظم ولفائدة المجتمع والمصلحة العامة، مع التأكيد على أنه لم تكن حاجة حقيقية للبيع ولا مبرر "للتخلص" من رقبات هذه

رئيس التحرير: زكريا حسن
zakariahasan22@gmail.com

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة «الواد المرسله لا ترد الا اصحابها سواء نشرت ام لم تنشر» الاعلانات على مسؤولية المعلن

المحرر المسؤول:
وليد صالح حسن

alwan@barak.net.il

الناصرة. ص. ب 50198 ميكود 16000
هاتف: 04-6562513 فاكس: 04-6562512
قسم الاعلانات: hades.adv@gmail.com

www.hades.co.il

حديث الناس

تصدر عن شركة حديث الناس م.ض